فرنسا وحروب الذاكرة

د. قبـايلي هـواري.
جامعة معسكر
البريد الالكتروني kebaili_houari@yahoo.fr

ملخص:

لقد أحدث صدور قانون **23** فبراير **2003**، والخاص بتمجيد الماضي الاستعماري، وذلك عبر الاعتراف بجهود المعمرين والأقدام السوداء في المستعمرات الفرنسية سابقا، ضجة إعلامية وسياسية كبيرة غير مسبوقة أثرت على العلاقات السياسية بين فرنسا وباقي حكومات وشعوب المستعمرات الفرنسية السابقة،وحتى مع مواطنيها من ذوي الأصول المغاربية والإفريقية، الذين اعتبروا هذا القانون إهانة لا سابق لها وتصعيد خطير. لا يشك المتتبع للأحداث في الدور الكبير الذي لعبه لوبي الأقدام السوداء في تمرير هذا القانون في البرلمان، بعدما استغل غفلة الفعاليات السياسية الفرنسية، وهذا إن أحسنا الظن بالقوى السياسية الفرنسية خاصة اليسارية منها، التي اعترضت على بعض ما جاء في هذا القانون بعد ذلك.

ولعل ما يستوقفنا في هذا الحدث، الخطر العظيم الذي قد يشكله، إستعمال الذاكرة والتاريخ وتسخير التشريعات القانونية لخدمة مصالح سياسية، وكيف يمكن أن يشكل ذلك تهديدا كبيرا، داخليا بين مكونات الأمة وخارجيا بين مصالح هذه الأمة وبين دول أخرى.

تمثل هذه التطورات الخطيرة خرقا صريحا لحرية الرأي وتضييق كبير على مستقبل البحث العلمي التاريخي، كما جاءت على ما يبدو بعد توالي القوانين والقرارات السياسية التي منحت لنفسها حق كتابة التاريخ وبطريقتها الخاصة، وبالتالي أصبح المشرع ورجل القانون هو الذي يكتب التاريخ ويضع الطابوهات والخطوط الحمراء، ويحدد الممنوعات التي لا يمكن أن يتجاوزها المؤرخ والباحث، رغم أن ذلك يتعارض معارضة كبيرة مع قيم ومبادئ حرية التعبير والرأي الذي يتشدق بها الغرب.

Résumé :

Après la promulgation de La loi française du 23 février 2005, portant reconnaissance de la Nation et contribution nationale en faveur des Français rapatriés, une campagne politique et médiatique a était soulevée contre cette loi, pour son ingérence

dans l'histoire coloniale, et son impact négatif entre les déférentes communautés de l'hexagone, et entre la France et ses anciennes colonies.et même vis-à-vis de ses citoyens issues de l'immigration d'origine maghrébine et africaine, qui ont considéré cette loi comme une atteinte sans précédent et une escalade très dangereuse, quiconque a suivi le cours des événement ne se doutait pas du grand rôle joué par le lobby pied noir a la promulgation de cette loi, profitant de l'absence total de la classe politique influente française entre autre la gauche qui a exprimer après, son refus a certaines idées promulgué dans cette loi.

Et se qui attire l'attention en premier lieu le caractère dangereux de l'utilisation de l'histoire, la mémoire et la législation pour des fins purement politique, nonobstant les risques d'affrontement a l'intérieur entre les différents communautés de la même nation, et a l'extérieur avec d'autre nations qui partagent la même histoire et la même mémoire.

Ce développement dangereux représente une violation flagrante de la liberté d'opinion et peut nuire a l'avenir de la recherche scientifique historique, ses événements qui viennent après une succession de lois et de décisions politiques avec le droit de réécrire l'histoire avec une lecture bien précise loin de la réalité historique, et en conséquent le législateur à usurpé le rôle de l'historien et trace les lignes rouges au historiens et chercheurs, bien que cela s'oppose contre les valeurs et les principes de la libertés d'expression.

لقد أحدث قانون **23** فبراير **2005** الذي طرحه النائب اليميني "كريستيان فانست Christian Vanneste "، والخاص بتمجيد الماضي الاستعماري،وذلك عبر الاعتراف بجهود المعمرين والأقدام السوداء في المستعمرات الفرنسية سابقا،ضجة إعلامية وسياسية كبيرة غير مسبوقة أثرت على العلاقات السياسية بين فرنسا وباقي حكومات وشعوب المستعمرات الفرنسية السابقة،وحتى مع مواطنيها من ذوي الأصول المغاربية والإفريقية، الذين اعتبروا هذا القانون إهانة لا سابق لها وتصعيد خطير .إن المتتبع للأحداث لا يشك في الدور الكبير الذي لعبه لوبي الأقدام السوداء في تمرير هذا القانون في البرلمان،بعدما استغل غفلة الفعاليات السياسية الفرنسية، وهذا إن أحسنا الظن بالقوى السياسية الفرنسية خاصة اليسارية منها، التي اعترضت على بعض ما جاء في هذا القانون بعد ذلك .

إذا حاولنا القراءة في حيثيات وظروف صدور هذا القانون،لا يجب أن نغفل توقيت صدوره الذي جاء ملازما للتطورات الكبيرة في العلاقات بين فرنسا والجزائر والتقارب الغير مسبوق بين الحكومتين،الذي تكلل

بالإعلان عن تنظيم السنة الجزائرية بفرنسا والتفاوض بشأن معاهدة الصداقة بين البلدين،والذي ظل مشروطا بوجوب اعتراف فرنسا بجرائمها الاستعمارية في الجزائر. إلا أن التصديق على هذا القانون نسف كل هذه الجهود،وصعد اللهجة الإعلامية والدبلوماسية بين البلدين، ويبدو أن الجانب الفرنسي كان يطمح في إبرام معاهدة صداقة مع الجزائر دون أن يضطره ذلك إلى الاعتراف بالمسؤولية عن الجرائم الاستعمارية . كذلك جاء القانون على ما يبدو، ردا على تيار جديد اكتسح الساحة الإعلامية والفكرية الفرنسية المندد بالماضي الاستعماري وأثاره السلبية،وهو يكاد يكون إجماع كل المؤرخين الفرنسيين، وإن اختلفت توجهاتهم وتحليلاتهم بشأن مخلفات الحقبة الاستعمارية، وزادت الأمور تعقيدا بعد تكتل أساتذة التعليم لمادة التاريخ الذين أمضوا على وثيقة رافضة للروايات الرسمية الممجدة للاستعمار، التي جاءت في الفقرة الرابعة الخاصة بالمقررات التعليمية الرسمية ، وبذلك سادت حالات ما يسمى بالتوبة الاستعمارية " La repentance coloniale "، ولكن من دون وجود إرادة للاعتراف بجرائم الإبادة أثناء الفترة الاستعمارية .وان كان البعض رفض مصطلح « التوبة » جملة وتفصيلا،لأنه لا يتماشى مع المنهجية التاريخية الموضوعية التي تبحث عن تقصي الحقائق لا غير، تاركين بذلك إعلان الندم والتوبة والاعتراف بالمسؤولية للدوائر السياسية وصناع القرار .

هل للقوانين الحق في كتابة التاريخ ؟

إن هذه التطورات الخطيرة التي أقل ما يمكن القول بشأنها أنها تمثل خرقا صريحا لحرية الرأي وتضييق كبير على مستقبل البحث العلمي التاريخي، جاءت على ما يبدو بعد توالي القوانين والقرارات السياسية التي منحت لنفسها حق كتابة التاريخ وبطريقتها الخاصة، وبالتالي أصبح المشرع ورجل القانون هو الذي يكتب التاريخ ويضع الطابوهات والخطوط الحمراء،ويحدد الممنوعات التي لا يمكن أن يتجاوزها المؤرخ والباحث، رغم أن ذلك يتعارض معارضة كبيرة مع قيم ومبادئ حرية التعبير والرأي الذي يتشدق بها الغرب .

لقد كانت أول محاولة لتدخل السياسة القانون في عمل المؤرخ بدأت مع قانون" غايسو La loi Gayssot "نسبة إلى النائب الشيوعي الصادر في **13**جويلية **1990** ، والذي جاء ليجرم كل المشككين والمنكرين للجرائم

عمليات الإبادة الجماعية، وكان القصد من هذا القانون كما هو معلوم ومشهور، منع أي محاولة التقليل أو إنكار المحارق النازية " Holocauste، Shoah"، هذا القانون الذي عارضه في حينه كل المؤرخين والمفكرين،رغم ذلك تم تمريره بفضل قوة اللوبي الصهيوني وأصبح ساريا المفعول إلى يومنا هذا، وقد صرح المؤرخ الفرنسي "كلود ليازو Claude LIAUZU " الذي كان رافضا للقانون حينها قائلا " باعتبارنا كمؤرخين لسنا ضد قانون "غايسو GAYSSOT" ولكن من الخطورة بمكان منع حرية البحث، ومن الأحسن مجابهة المنكرين –Les négationistes - فكريا" (Liazu C،2005). والملفت للنظر أن هذا القانون رفضه حتى المفكر الفرنسي اليهودي" بيير فيدال ناكي Pierre VIDAL-NAQUET "،هذا القانون الذي يعتبر بحق "قانون العار"،بما أنه يتعارض مع المبادئ والقيم التي قامت عليها الثورة الفرنسية،وسوف يبقى سيفا مسلطا على رقاب الباحثين عن الحق، وفعلا كانت له تبعات غير محمودة بعدما تعرض الكثير من المؤرخين والمفكرين للمسائلة القانونية، لمجرد تشكيكهم في الأرقام الرسمية لعدد اليهود الذين هلكوا في المعتقلات النازية في Auschwitz "، "Malthussen"، كما حدث مع الناقد الأدبي" فوريسون FAURISSON،" ومع الفيلسوف الفرنسي" روجي قار ودي Roger GARAUDY "بعد أن أصدر كتابه "الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية" (Garaudy R,1995) ، وبذلك تم تجريم كل التيار التاريخي التصحيحي، الذي أصبح منبوذا وعرضه للاضطهاد الفكري ومتهم بجرائم معاداة السامية، وهذا ما تسبب في ملاحقة أقطاب هذه المدرسة واضطهادهم فكريا، وتعرض غالبيتهم لأحكام قضائية نافذة، كما حدث مع المؤرخ البريطاني " David IRVING " الذي حكم عليه بسنتين سجن من طرف محكمة نمساوية لا لشيء إلا لتشكيكه في العدد الحقيقي لضحايا المحرقة النازية.

تم توالى بعد ذلك التداخل المفضوح بين السياسي والقانوني في عمل المؤرخ عبر إصدار قانون " توبيرا La loi Taubira" نسبة إلى نائب من جزر الأنتيل الفرنسية " كريستيان توبيرا Christiane TAUBIRA " في **21**مايو **2001**، والتي اعتبرت تجارة الرقيق من إفريقيا عبر المحيط الأطلسي إلى العالم الجديد ابتداء من القرن السادس عشر جريمة ضد

الإنسانية، وطالبت الأخذ بعين الاعتبار هذه الجريمة في المقررات التعليمية الرسمية، كما أشارت بصفة ضمنية للمسؤولية الفرنسية عن هذه التجارة المنافية للقيم الإنسانية، وقد كثر الجدال حول هذا القانون،بعد رفض شخصيات في اليمين باعتباره يحمل فرنسا المسؤولية عن جرائم لم تتورط فيها بما أن أوربا كانت السباقة في حظر تجارة الرقيق، وزاد الجدل احتداما على قانون توبيرا بعد إلغاء القانون الخاص بتمجيد الاستعمار، وكان هذا الإجراء بالنسبة لقوى اليمين المتطرف بمثابة سياسة الكيل بمكيالين، خاصة أن النائب" كريستيان توبيرا "كانت من أشد المعارضين لقانون **23** فبراير **2005**،باعتباره جاء خدمة لجماعات معينة كالأقدام السوداء والحركى، كما هو مبين في فقرته الثالثة عشر التي لا تستثني من التعويض حتى قدماء الجيش السري الإرهابي " OAS "، رغم ما اقترفته هذه الجماعة الإرهابية من أعمال بشعة في حق الجزائريين والأوربيين المعارضين لسياستها على السواء، ليتسع إطار المعارضة لقانون تمجيد الاستعمار ليشمل الكثير من النخب الفرنسية التي تجندت ووقعت على عريضة حملت توقيع **1038** من أساتذة الجامعات والمسجلين في الدكتوراه، كما جمع المؤرخ الفرنسي" مارك فيرو "Marc FERRO توقيع تسعة عشر مؤرخ فرنسي في عارضة طالبوا فيها إلغاء كل القوانين المقيدة لعمل المؤرخين والباحثين(Liberation, du 12 déc. 2005 Pétition)، وتوسعت حينها دائرة التنديد بهذا القانون في مقاطعات الفرنسية لما وراء البحار، كما نددت الجزائر حكومة وشعبا ضد "قانون العار" واعتبرته حجر عثرة أمام أي إمكانية للتوقيع على معاهدة الصداقة بين البلدين.

وكأن الطبقة الفرنسية لم تحفظ الدرس من سقطاتها الاستفزازية السابقة، بمحاولتها كتابة التاريخ بلغة القانون، حيت أعادت الكرة مرة أخرى بتصويت البرلمان الفرنسي على القانون الخاص بإبادة الأرمن من طرف الدولة تركية، ومنع أي محاولة لنفي هذه المجازر التي أدت حسب الرواية الغربية إلى مقتل حوالي مليون ومائتين ألف أرمني سنة **1915** من طرف حكومة "تركيا الفتاة"، رغم أن هذا القرار أساء إلى العلاقات التركية الفرنسية وأحرج السلطات الفرنسية المتوجسة من ضياع مصالحها واستثماراتها في تركيا . ويبدو أن توالي القوانين المقيدة للعمل التاريخي

العلمي الموضوعي من قانون "غايسو "إلى قانون الممجد للاستعمار، شجعت اللوبي الأرميني في فرنسا لطرح القانون الخاص بالإبادة الأرمينية.

وعلى اثر ذلك أصبح مستقبل البحث التاريخي في فرنسا عرضة للمضايقات القانونية التي ستحول دون وجود أعمال وبحوث تاريخية ذات قيمة،بعدما أصبح الباحث والمؤرخ يخشى المتابعات القانونية إذا تجرأ على قول الحقيقة التاريخية وبكل موضوعية،في خضم الصراع المحتدم بين الجماعات الضغط الداخلية من يهود وأرمن وأقدام سوداء، مضحية في بعض الأحيان حتى بالمصالح الفرنسية، كل هذه القوانين أصبحت تأخذ منحى خطير يهدد مهمة المؤرخ أمام توالي الممنوعات والمحرمات والرجوع بذلك مرة ثانية إلى الأدبيات التاريخية الرسمية بنزعتها" الليسكنية Lyssenkisme" (نسبة إلى LYSENKO وهو عالم أحياء سوفياتي مقرب من ستالين اعتبر أن علم الوراثة يتعارض مع أسس الماركسية اللينينية، حينما تحاول الإيديولوجية تغيير الطبيعة) والخاضعة للتصورات المؤدلجة والتي كما نعلم تجتث الحقائق وتجهز على أي إرادة نزيهة للمعرفة والبحث عن الحقيقة التاريخية.

إلا أن الملفت للانتباه أن هذه النزعة الممجدة للحقبة الاستعمارية الفرنسية وجدت صدى لها عند بعض أشباه المؤرخين،بعدما استطاعت الجهات الفاعلة التي مازالت تحن إلى الماضي الاستعماري" Nostalgérie " تجنيدهم للتصدي إلى الكتابات التاريخية الموضوعية والمنصفة خاصة في صفوف الباحثين الشباب واليساريين،بعد توالي فضائح الاستعمار وجرائمه التي مازالت تشكل وصمة عار ظلت تلاحق فرنسا كاللعنة منذ أكثر من خمسين سنة، خاصة مع توالي الشهادات وظهور الوثائق الأرشيفية والدراسات الأكاديمية الموضوعية، وتفاديا للمزيد من الفضائح حاول المؤرخين المقربين من اليمين إنقاذ ما يمكن إنقاذه،وذلك بمحاولة التقليل قدر الإمكان من حجم الجرائم الاستعمارية من دون أن يغامروا بتمجيد الماضي الاستعماري، لأن ذلك من شأنه أن يقلل من مصداقية وموضوعية أبحاثهم التي كانت ستكون مناقضة لحجم الأدلة والإثباتات والشهادات التي تكشف الماضي الأسود للاستعمار،ولكن في المقابل حاولت هذه الدراسات التقليل من الأهمية الاقتصادية للظاهرة الاستعمارية باعتبار المستعمرات طالما شكلت عبء اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا Fardeau

colonial "،كلف فرنسا خسائر كبيرة وأعاق مسيرة تجديد وإعادة هيكلة الاقتصاد الفرنسي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية .

ويبدو أن هذه المزاعم ليست جديدة فهي لا تعدو أن تكون عملية اجترار لمقالات وأراء الصحفي الفرنسي الشهير "ريمون كارتيي Raymond CARTIER "، الذي طرحها للتداول منذ الخمسينيات من القرن الماضي، ولقيت رواجا كبيرا في حينها، فهذا الصحفي الذي كان من أشد المتحمسين للاستعمار انقلب على عاقبيه مرة واحدة بعد جولة قادته إلى إفريقيا السوداء، إذ تبين له أن التزامات فرنسا هناك تعيقها عن تحديث وإعادة بناء الاقتصاد الفرنسي المدمر بفعل انعكاسات الحرب العالمية الثانية، فأوصى باعتماد المثال الهولندي، حيث أن المملكة الهولندية استطاعت تحقيق طفرة اقتصادية بسرعة بمجرد التخلص من مستعمراتها في اندونيسيا، وان كان من المعروف أن" ريمون كارتيي"لم يوسع ادعاءاته هذه لتشمل الجزائر، التي كانت تعتبر مستعمرة استيطانية بثلاثة عمالات وجزء لا يتجزأ من فرنسا، إلا أن الفكرة تلقفها بعض المفكرين والصحافة اليسارية حينها وتداولت في وسائل الإعلام مصطلحات العقدة الهولندية "Le complexe hollandais" "métropolisme، "Le repli hexagonal **(قبايلي ه، 2013، 40).**

واستمرت أسطورة العبء الاستعماري تلقى رواجا وقبولا عند الكثير من المؤرخين والمفكرين الفرنسيين، أمثال المفكر"ريمون أرون Raymond ARON "،بعد استعار الحروب التحريرية وبداية تفكك الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية،وكأن هذه المقالات جاءت كتبرير للانسحاب الفرنسي من المستعمرات الممتدة من سايغون الفيتنامية إلى سان لوي بالسنغال،في محاولة لحفظ ماء الوجه،بعدما انسحبت فلول الجيش الفرنسي تجر ورائها ذيول الخيبة .

ولكن هذه الآراء للأسف الشديد مازال يتشبث بها الكثير من المؤرخين الفرنسيين،حتى عند بعض الأسماء التي تتسم أعمالها بالموضوعية، كحجة للدفاع عن الماضي الاستعماري الفرنسي، محاولين قلب الأمور وتحويل فرنسا من الجلاد إلى الضحية. ونجد هذه النزعة عند بعد الكتابات التي تتماشى مع الرواية التاريخية الرسمية الفرنسية، ويتجلى ذلك بشكل مفضوح في كتابات الباحث" جاك مرساي Jacques

MARSEILLE "، الذي كان من الأوائل الدين حاولوا التقليل من الفائدة الاقتصادية للمستعمرات الفرنسية في ما وراء البحار في كتابه" (**M**arseille J, Empire coloniale et Capitalisme français,2005) ،بل أكثر من ذلك اعتبرها" عبء استعماريا"،طالما كان حجرة عثرة أمام إعادة انتعاش الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، ولكن قد تزول دهشتنا أمام هذه المزاعم إذا علمنا الاتجاه الزئبقي لهذا المؤرخ الاقتصادي، الذي تحول من الاتجاه الشيوعي إلى الليبرالي، كما تم اعتماده كمشرف على وضع المقررات الدراسية للطور النهائي في مادة التاريخ، وكما نعلم أن مثل هذه الثقة لا تمنح لأي مؤرخ ما لم يلتزم بالكتابة التاريخية التي تتماشى مع الرواية الرسمية .

ولقد حدى حدوه خلفه" دانييل لوفيفر Daniel LEFEUVRE "،الذي حاول من خلال أطروحته لرسالة "الدكتوراه التصنيع في الجزائر من**1930/1962** L'industrialisation de l'Algérie"،والتي منحها عنوانا جذابا في طبعتها التجارية" الجزائر الغالية **1997** Chère (D،Lefeuvre Algérie) محاولا إبراز مدى التضحية الكبيرة التي قدمتها فرنسا في الجزائر،من خلال الجهود الجبارة لإنعاش الاقتصاد الاستعماري، وحلل أسباب فشل هذه السياسة محاولا ردها إلى تعقيدات النظام الاقتصادي الاستعماري، وطابع التخلف للمستعمرة الذي يعتبر حصيلة عدة عوامل داخلية وخارجية تراكمت منذ العشرينيات، والذي زادت حدته بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، لكنه أهمل الواقع الاستعماري التسلطي الذي قام باجتثاث البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجزائرية،وشيد على أنقاضها اقتصاد استعماري طفيلي قائم على التمييز بين الأوربيين وباقي الشعب الجزائري،الذي تعرض لأعمال المصادرة لملكياته التي تحولت إلى ملكيات للكولون والشركات الزراعية الكبرى ،كما فرض الاستعمار أنماط استهلاكية جديدة،كل ذلك أدى إلى إفقار الشعب الجزائري و تهميش دوره وحصره في قطاع اقتصادي تقليدي بوسائل إنتاجية بدائية .

كما حاول"لوفيفر" إبراز الجهد الفرنسي المبذول لإنعاش الاقتصاد الاستعماري في الجزائر، من خلال تحليله للمخططات الاقتصادية الفرنسية بدأ من "الخطة العشرية Perspectives décennales "، تم

مشروع قسنطينة، (Lefeuvre,1997 ,283،) شارحا أسباب الفشل وتاركا للقارئ مهمة القراءة بين السطور الحقيقة الغائبة المتمثلة في أسباب الانهزام الفرنسي في الجزائر، حيث حاول ردها إلى فشل مخططات الإصلاحات الاقتصادية، التي رهنت الوجود الاستعماري في الجزائر وقضت على أسطورة الجزائر الفرنسية، أكثر من ذلك زعم وجود اتفاق سري بين السلطات الفرنسية على أعلى مستوى وجبهة التحرير الوطني يقضي بتجنب جيش التحرير الوطني استهداف المنشآت الاقتصادية الكبرى كالمركبات الصناعية وأنابيب البترول، ونحن لسنا بحاجة إلى رد هذه الادعاءات العارية عن كل صحة، (Lefeuvre D، 303 **1997**).

"دانييل لوفيفر" ومحاولاته التظليلية من خلال كتابه" coloniale (Lefeuvre D، **2006** "Pour en finir avec la repentance :

وكأن كل المزاعم السابقة التي كما نرى لا تحتاج إلى رد لم تكفي دانييل لوفيفر، الذي كشف عن وجهه الحقيقي في كتابه الأخير، حيث خرج فيه عن كل التقاليد ومناهج الكتابة التاريخية، مدونا فيه مجموعة من الأفكار والخواطر والآراء بدون أدلة تذكر، باعتماده لإسقاطات غير صائبة محاولا قدر الإمكان التقليل من الجرائم الاستعمارية، كما هي عادته فما خير بين رقمين من أرقام حصيلة ضحايا الاستعمار إلى اختار أدناها، وبدون تقديم أي دليل يذكر .وأول ما يمكن ملاحظته من خلال العنوان هو الامتعاض من حالة يقظة الضمير والمراجعات التاريخية الموضوعية عند بعض المؤرخين الفرنسيين،خاصة المنتسبين منهم لليسار الذين حاولوا الكشف عن الماضي الاستعماري الفرنسي اللاإنساني، معتبرا هذه المراجعات جلدا للذات واستعمل مصطلح غير علمي مرفوض بالنسبة للمؤرخين ألا وهو مصطلح " التوبة أو الندمRepentance " **(** Croquery-Vidrovitch C,2006)

ومن المتعارف عليه أن المؤرخ الموضوعي يكشف الحقائق بكل نزاهة ويترك الندم والاعتراف بالمسؤولية التاريخية لرجال السياسة. ومما لا شك فيه أن الكتاب جاء كرد للكتابات الجريئة التي جاءت لتعرية الماضي الاستعماري الفرنسي، والتي توالت منذ بداية التسعينيات مع كتاب" معركة باريس La Bataille de Paris "لجون لوك اينودي Jean Luc EINAUDI ,1991)، والذي كشف الوحشية التي قمعت بها

الشرطة الباريسية المظاهرات الجزائريين في **17** أكتوبرر**1961**،وتوالي الكتابات بعد ذلك بعد رفع السلطات الفرنسية الحضر على أرشيف الخاص بالحقبة الاستعمارية منذ بداية القرن الواحد والعشرين، حتى جاء كتاب الباحث الفرنسي "أوليفيي لوكور غراندميزون Olivier Le Cour Grandmaison " "الاستعمار والإبادةColonisé، Exterminé " '(O, 2005 Le Cour Grandmaison)، والذي يكشف عن الصورة الوحشية للاستعمار في أقصى تجلياتها ،وبتقديمه للأدلة والبراهين التي لا يجد الباحث عناء في أتباتها ، وتبعه المؤلف الجماعي القيم والذي أشرف عليه المؤرخ الفرنسي الكبير "مارك فيرو Marc FERRO "الموسوم" بالكتاب الأسود للاستعمار " Le livre noir du colonialisme " الذي كان يصب في نفس الاتجاه **2005**(Ferro M،) .

كل هذه الاصدارت والتصريحات والتحقيقات،أثارت على ما يبدو اليمين الفرنسي واللوبي الأقدام السوداء الذي ما زال يراوده الحنين إلى أسطورة الجزائر الفرنسية، والذين جندوا كل الأبواق الإعلامية والأقلام المشبوهة لمواجهة هذه التطورات الجديدة مباشرة بعد إصدار قانون **23** فبراير **2005**، الذي أراد تكميم الأفواه ومنع الباحثين بطريقة غير مباشرة من كشف خبايا التاريخ الاستعماري الفرنسي بالتركيز على الجزائر والتي ذكرت بالاسم، مع التركيز لإيجاد صيغة ايجابية للاستعمار في المقررات التعليمية، إضافة إلى إعادة الاعتبار للأقدام السوداء والحركى بدون استثناء مجرمي الجيش السري " O.A.S "، الشيء الذي أدى إلى تصدي الغالبية العظمى للمؤرخين والباحثين الفرنسيين لهذا القانون،ويبدو أن عمل دانييل لوفيفر جاء في هذا السياق متماشيا مع الإيديولوجية اليمينية التي كانت وراء طرح مشروع القانون الممجد للاستعمار.

إن مشروع القانون الممجد للاستعمار جاء في ظرفية حساسة سادت فيها نوع من التقارب المصلحي بين الجزائر وفرنسا، ومحاولات وضع اتفاقية صداقة بين البلدين، رغم أن الجزائر كانت دائما تشترط وجوب اعتراف فرنسا بجرائمها بالجزائر، هذه الشروط التي أحرجت الحكومة الفرنسية وولدت سخط ورفض الصحافة الفرنسية ورفضها حتى المؤرخين الفرنسيين الأكثر نزاهة، ففي نفس السياق اعتبر المؤرخ الاقتصادي "جاك مارساي Jacques Marseille " هذه المطالب غير مؤسسة، زاعما أنه إذا

كان من حق الجزائر المطالبة بالاعتراف الفرنسي بالجرائم الاستعمارية، فمن حق فرنسا طلب من ايطاليا الاعتراف بالمسؤولية عن جرائم يوليوس قيصر أثناء غزوه لغاليا ـ فرنسا ـ، وأظن أن هذه البذاءة والبلادة التاريخية لا تحتاج إلى تعليق (Marseille J, Le point , 13Déc 2007)

يبدو أن كل هذا الجدال الفكري والسياسي أثر في الكاتب "دنييل لوفيفر " الذي حاول في خرجته الأخيرة التقليل كعادته من حجم الجرائم الاستعمارية في الجزائر، التي اعتبرها لا تختلف من حيث العنف مع حجم خسائر الحروب الأوربية، وتتساوى من حيث العنف مع الحرب الأهلية الفرنسية بين الجمهوريين وفلول الملكيين المنتفضين في إقليم" فاندي Vendée "، أو ما حدث " للكاتاريين les Cathares " في جنوب فرنسا **2006**(، 6867_ ، Lefeuvre D)،

وأظن أن أي مؤرخ مهما كان مستواه يمكن أن يلاحظ المنهج المغالط والقياس الفاسد لمثل هذه الاستنتاجات ، فكيف يمكن تشبيه حروب ومعارك جرت في مرحلة زمنية محدودة زمنيا، مهما بلغته من عنف،بواقع استعماري استدماري دام قرن وثلاثين سنة،وانتهك جميع الأعراف والتقاليد والحقوق،ومارس جميع الجرائم بحق شعب أعزل،من قتل ونهب وسلب ومحارق " Enfumades "،مصادرة الأراضي،والذي تزامن مع نقص فادح في تعداد الجزائريين من جراء الأوبئة والمجاعات،كل ذلك كان بسبب سياسة المصادرة ، والملاحظ أن الكاتب مختص في التاريخ الاقتصاد الاستعماري لا ينبس ببنت شفة حول هذا موضوع مصادرة الأراضي والمجاعة وانتشار الأوبئة في هذه الفترة الصعبة جدا من تاريخ الجزائر، إضافة إلى الجرائم ضد الغابات الجزائرية " Déforestation "من أجل بسط أراضي الكولون، إضافة إلى التمييز العنصري، التهجير القصري، التجويع، قانون الأهالي، نهب الأوقاف، الاستيلاء على دور العبادة الإسلامية، محاولة القضاء على مقومات الهوية الجزائرية، كاللغة العربية والدين الإسلامي، التعليم الأصلي، إضافة إلى حملات التبشير، التدخل حتى في إدارة ومراقبة الطقوس والعبادات الدينية والتقاليد والأعراف،عبر رفض الإدارة الاستعمارية فصل الدين عن الدولة فيما يخص الدين الإسلامي، وعدم تعميم مبادئ العلمانية ، كما كان الشأن مع الديانتين المسيحية واليهودية منذ **1905** بموجب قانون فصل

الدين عن الدولة، إضافة إلى قوانين التجنيد الإجباري، والنفي، والمحاكم الاستثنائية، والعقوبات الجماعية، والتدخل حتى في الأحوال الشخصية للجزائريين، وذلك بفرض تغيير الألقاب والأسماء الجزائرية طبقا لقانون الألقاب "Loi du 23 mars 1882 ، Sur l'État civil des Indigènes musulmans de l'Algérie "، وصل الأمر إلى حد منع الجزائريين إلى التوجه إلى البقاع المقدسة،وذلك خوفا من تأثرهم بأفكار الجامعة الإسلامية، لتتوالى الجرائم الاستعمارية أكثر وأكثر، وتصل إلى مداها إبان الثورة التحريرية بقنبلة المدن والقرى والمشاتي، واستعمال كل الأسلحة المحرمة دوليا، وتجميع سكان الأرياف في المحتشدات والمعتقلات والوحدات الإدارية الخاصة S.A.S، وسياسة التعذيب، والتفجيرات النووية –عملية اليربوع الأخضر والأزرق – واكتمال كل ذلك بنهب الخيرات الطبيعية الجزائرية كالبترول ابتداء من **1956**..... .وقائمة الجرائم الفرنسية الاستعمارية في الجزائر طويلة،والتي خلفت على مدار قرن وثلاثين سنة ملايين القتلى ، ويكفي أن عملية اقتلاع البنية التحتية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية الجزائرية التي كانت قبل الاحتلال تركت أثارا كارثية تركت الشعب الجزائري في حالة تيه وتشرد " Clochardisation " كما شخصتها الباحثة "جرمان تيون TILLON Germaine"، لم يستطع المجتمع الجزائري إزاء هذا الواقع لا العودة إلى مرحلة ما قبل الاستعمار ولا الاندماج في النظام الاستعماري، بسبب الرفض الشعب لذلك و كذلك العنصرية الاستعمارية الرافضة لأي مساواة في الحقوق بين الأوربيين والجزائريين، والتي حولت كل المجتمع الجزائري إلى طبقة كادحة محرومة من جميع الحقوق .

أليس من الظلم أن يساوي كاتب اليمين الفرنسي كل هذه الحصيلة المتنوعة من الجرائم مع الحروب الأوربية وأكثر من ذلك مع الاضطرابات الداخلية الفرنسية، فمن الجريمة اختصار الجرائم الفرنسية في الانتفاضات الفلاحين " Les Jacqueries " بفرنسا فالخطب أكثر من ذلك بكثير .

ويعاود دانييل لوفيفر بعد ذلك الكرة في كتابه الأخير مؤكدا ما ذكره في أطروحته" Chère Algérie" ، بعد ما أراد عبثا التقليل من الأهمية الاقتصادية للجزائر أثناء الفترة الاستعمارية، والتي اعتبرها عبء

استعماريا كلف فرنسا خسائر كبيرة . وان كان هذا الزعم لا يحتاج إلى رد ، لكن يمكن الرد عليه من جهتين أولا أن الرساميل الفرنسية لم تكن بهذا الغباء لكي تكثف استثماراتها في الجزائر متحالفة مع طبقة المعمرين التقليدية التي كانت تمثل " الوكيل الشرعي" للرأسمال الفرنسي في الجزائر ، ولم يعاد انتشار الرساميل الفرنسية خارج الجزائر إلا بعدما تيقن الرأسمال الفرنسي تهاوي أسطورة الجزائر الفرنسية،(1999, 734, Elsenhans، H)،وبالتالي أصبح يخطط للانتشار خارج الجزائر، كذلك يستحيل الكلام عن العبء الاستعماري بعد ظهور الاكتشافات البترولية التي تركت المسئولين الفرنسيين يسبحون في أحلام وردية الأكثر جنونا،والتي كانت قد تخرج فرنسا من دائرة التبعية للشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية (Mahiot R , 1974:109).

ومن جهة ثانية فإذا سلمنا جدلا أن الجزائر كانت تمثل عبء استعماريا، فلماذا كلفت فرنسا خسارة كل مستعمراتها في تونس والمغرب وإفريقيا السوداء،كما كلفتها خوض أعنف حروبها الاستعمارية وكلفتها بحار من الدماء، وشوهت سمعتها أمام الرأي العام العالمي، بعد توالي فضائح التعذيب والإبادة،وتسببت في سقوط عدة حكومات والجمهورية الرابعة، وأضرت بالتزامات فرنسا الدولية في الحلف الأطلسي والاتحاد الأوربي للمدفوعات UEP، واختلال توازن اقتصادها، مع إفلاس خزينتها سنتي **1958**،**1957**، كما أخرت دخول فرنسا للنادي النووي بعد تأخر المشروع النووي الذي كان مقررا سنة **1954** والذي لم يدخل حيز التنفيذ إلا سنة **1960**، وأعاقت برنامج تحديث الجيش الفرنسي الذي كان يعاني عجزا كبيرا، بفعل تزايد نفقات العمليات العسكرية في الجزائر، أليس من السذاجة والسفه أن نصدق مزاعم دانييل لوفيفر وكل من حذا حذوه بعد كل ما استعرضناه من أدلة وبراهين التي تفند ادعاءاته ؟ (Lefeuvre D . 1997 : 357).

ويبدو أن كل هذه المزاعم لم تكفي دانييل لوفيفر ،وواصل مرافعته في الدفاع عن السياسة الفرنسية إزاء العمالة الجزائرية في فرنسا،أثناء الفترة الاستعمارية، محاولا التقليل من العنصرية والتمييز، التي زعم أنها لم تكن انتقائية وشملت جميع العمال الأجانب على غرار البولونيين والايطاليين (Lefeuvre D,141،2006,**163**)، ولا ندري إن كان يعلم أن

هذا الكلام فيه تناقض مع ما سطره في كتابه " Chère Algérie "بعدما ذكر أن فرنسا كانت تفضل العمالة الأوربية على العمال الجزائريين مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية،وذلك بعد إبرام المعاهدة الايطالية – الفرنسية(Lefeuvre D ,99 ,1997)،بغض النظر عن التمييز في الأجور والمنح العائلية وفرص التكوين وحصصة عدد العمال الداخلين إلى التراب الفرنسي ،بعد الضغوط التي مارسها الكولون والأوربيين في الجزائر مخافة النزيف الذي يمكن أن تتعرض له الطبقة الشغيلة في الجزائر الشيء الذي يمكن أن يعرض مصالحهم الاقتصادية للخطر**92**(Lefeuvre D ،1997,).

فرنسا وحروب الذاكرة:

إن المتتبع للسجال الفكري والإعلامي حول الماضي الاستعماري الفرنسي، قد يتساءل لماذا هذا التوقيت بالذات لطرح هذه المسائل ؟ والذي تزامن مع فتح الأرشيف الفرنسي الخاص بالفترة الاستعمارية للتداول أمام الباحثين والمؤرخين،ومع ظهور شهادات بعض الفاعلين، والأبحاث الموضوعية التي وضحت بشكل جلي المسؤولية الفرنسية عن الحصيلة الاستعمارية، أم لأسباب تتعلق بالجبهة الفرنسية الداخلية وصعوبات التنسيق بين مختلف أطياف الشعب الفرنسي،وخاصة إخفاقات الحكومة الفرنسية في دمج سكان الضواحي، من ذوي الأصول المغاربية والإفريقية .وهذا الفشل الذي أصبح يترجم بالاضطرابات وأعمال الشغب في الضواحي الباريسية، والذي يعبر عن فشل الجهات الرسمية في سياسة الإدماج، خاصة أن ذلك لا يمكن أن يكون إلا من خلال الاعتراف بهوية كل المكونات وبخصوصياتها الثقافية والدينية،ولا يتأتى هذا إلا من خلال الأخذ بعين الاعتبار الماضي الاستعماري الفرنسي،ومحاولة قراءته بكل موضوعية،رغم أن ذلك سيكشف عن مرحلة سوداء من مراحل التاريخ الفرنسي المليء بالجرائم منذ عهد "كلوفيس Clovis"الميروفنجي في "سواسون Soissons "إلى ديغول في الجزائر.

وقد نلمس هذا التوجس والخوف والقلق الفرنسي بشأن كتابة الماضي الاستعماري، من خلال التردد في فتح الأرشيف الفرنسي،خاصة مع توالي شهادات ومذكرات الفاعلين أثناء الثورة التحريرية، حول سياسة التعذيب الذي بقيت وصمة عار في تاريخ فرنسا، وهذا ما حدث مع صدور

مذكرات الجلاد "اوساريس AUSSARESSES" Aussaresses P, (2001)، والتي أحرجت فرنسا أيما إحراج،بعدما اعترف أن سياسة التعذيب لم تكن أعمال منعزلة، بل تمت بأوامر سياسية وبغطاء قانوني، كما بينت بعد ذلك "رافاييل برانش Raphaëlle BRANCHE" في أطروحتها القيمة "La Torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie, 1954-1962"، (Branche R ، 2001)

وتوالت بذلك عمليات جلد الذات، بفضل كتابات الكثير من المؤرخين المنصفين أمثال "جون ليك اينودي Jean Luck Einaudi" في كتابه "معركة باريس La bataille de Paris"، حول أحداث أكتوبر **1961** ومظاهرات الجزائريين في باريس تلبية لنداء جبهة التحرير الوطني، ثم كتاب "Fracture Coloniale"، وهو مؤلف جماعي لباحثين شباب أمثال "سندرين لومير Sandrine LEMAIRE"، بسكال بلانشار Pascal BLANCHARD "نيكولا بالنسال Nicolas BANCEL" ، Collectif, (2005)، لتتوالى الدراسات بعد ذلك محاولة كشف النقاب عن الماضي الاستعماري الفرنسي.

وكرد فعل على هذه القراءات التاريخية الجديدة، جاءت محاولات اليمين الفرنسي واللوبي الأقدام السوداء لطمس الحقائق بإتباع سياسة النعامة والهروب إلى الأمام، عبر محاولة تدارك الأمر وذلك بتجنيد العديد من الأقلام المشبوهة لمحاولة التقليل على الأقل من حجم الفضيحة،التي أصبحت رائحتها تفوح في كل مكان، وفي هذا الإطار جاءت على ما يبدو كتابات" دانييل لوفيفر " الأنفة الذكر، وكتابات "برنارد لوقان Bernard LUGAN " " Pour en finir avec la colonisation (Lugan B,2006)، وكتاب "Historiquement correct، pour en finir avec le passé colonial "، لصاحبه "جون سيفيلا (**2003**، Sevilla J)

والتي تظهر من عناوينها أرق وارتباك فرنسي كبير من الماضي الاستعماري، الذي أصبح وصمة عار في كل التاريخ الفرنسي، لا تضاهيها هزائم نابليون الأول والثالث، ولا سقوط المبكر لباريس في يد الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية، ونلمح جليا محاولات طي صفحة الماضي الاستعماري وبسرعة شديدة، وان كانت هذه الكتابات لم تحاول تمجيد الماضي الاستعماري،لأن ذلك ينزع عنها الصفة العلمية والموضوعية، بما أن

ذلك من شأنه التعارض مع كل الشهادات والدراسات والوثائق وكل الحصيلة السلبية للاستعمار، التي كانت ستبدد هذه المزاعم وبسهولة، لكن هذه الدراسات حاولت التقليل من حجم الجرائم الاستعمارية، أو على الأقل إيجاد مسوغ لها أحيانا أخرى ، مع تأكيدها على قلة الاستفادة الفرنسية من إمبراطوريتها الاستعمارية، والتي كانت تشكل عبء سياسيا واقتصاديا واجتماعيا كبيرا، ولا ندري لماذا خاضت فرنسا الحروب الاستعمارية الأكثر دموية وخسرت من أجل ذلك هيبتها وشرفها من أجل هذا العبء الخرافي، ولم تحدو حدو بريطانيا التي قامت بتفكيك إمبراطوريتها الاستعمارية بشكل طوعي وبأقل الخسائر .

إن هذا السجال التاريخي والجدل الإعلامي والفكري حول الذاكرة الاستعمارية حسب ضننا مازال في بدايته،وهو يظل خاضعا بالدرجة الأولى إلى التقلبات السياسية الفرنسية الداخلية والخارجية، وربما سيتصاعد أكثر وأكثر بعد فتح دور الأرشيف أمام الباحثين والمؤرخين، كما أن هذا الأمر يزداد صعوبة من يوم إلى أخر بعد التردد الفرنسي في طرح كل الأرشيف للتداول، وكأن فرنسا تحاول التعتيم على الحقيقة التاريخية، وهذه الحالة عبر عنها المؤرخ " الفرنسي بنيامين سطورا Benjamin STORA" في كتابه حرب الذاكرة La Guerre des mémoires " (Stora,B 2007) ‘محاولا إبراز التحديات التي تواجهها فرنسا على الجبهة الداخلية، بعدما أصبح كل طرف يريد كتابة رسمية تاريخية تناسبه وهذا مستحيل، فمن الصعب جدا الاعتراف بحقوق الأقدام السوداء والحركى دون إثارة أبناء الجالية الإفريقية والمغاربية والمواطنين الفرنسيين في أقاليم ما وراء البحار، وقد أشرنا إلى الجدل الحاد فيما يخص قانون تمجيد الاستعمار .

ولا ندري متى ستنتهي هذه المعركة الفكرية التي استعملت فيها جميع الوسائل السياسية والقانونية والإعلامية، وان كانت المصالح السياسية والاقتصادية قد تحدد نتائج هذه المعركة، ففرنسا أمام خيارين إما الاعتراف بجرائمها الاستعمارية وهذا وإن كان سيكلفها الكثير إلا أنه سيعود عليها بفوائد اقتصادية ومكاسب سياسية، بتصالحها مع كافة أطياف مجتمعها، الذي يبدو متفككا أكثر من أي وقت مضى، أو استمرار رفضها الاعتراف بالمسؤولية التاريخية عن الماضي الاستعماري،

الشيء الذي سيكلفها عواقب وخيمة على كل الأصعدة، داخليا بتفكك النسيج الاجتماعي الفرنسي أكثر وأكثر، وخارجيا بتضرر مصالح فرنسا مع الدول الإفريقية والمغاربية، وكل مستعمراتها القديمة، إضافة إلى صعوبة وقف الكتابات التاريخية الموضوعية التي أصبحت تتوالى،كاشفة بذلك النقاب عن الماضي الفرنسي الاستعماري، الذي أصبح يهدد مصداقية فرنسا التي ما فتأت تتبجح برعايتها لحقوق الإنسان ونبذها لكل أشكال التمييز والعنصرية.

المراجع:

- LIAUZU Claude ، La colonisation et la loi du 23février 2005،sur le rôle positif de la présence française d'outre mer ،forum nouvel observateur, du 22septembre 2005.
- GARAUDY Roger، Les mythes fondateurs de la politique israélienne، Paris، édition Vieilles Taupes، 1995.
- 3-Liberté pour l'histoire، pétition parue dans *Libération* le 13 décembre 2005.
- **4**- قبايلي هواري ،الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي ، مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،ص **18** ، نقلا عن مجلة "Paris Match في **11** و**18** أوت و**1** سبتمبر من سنة **1956** .
- MARSEILLE Jacques, Capitalisme français et empire coloniale, Albin Michel, 2005.
- -LEFEUVRE Daniel, Chère Algérie compte et mécompte de la tutelle Française, Paris, société Française d'histoire d'outre mer, 1997.
- -LEFEUVRE Daniel, Pour en finir avec la repentance coloniale, Paris, Flammarion, 2006.
- 11- CROQUERY-VIDROVITCH Catherine. Compte rendu, «Pour en finir avec la repentance coloniale, Paris, Flammarion, 2006 ». Comité de vigilance face aux usages publics de l'histoire 29Mars 2007.
- EINAUDI Jean Luc, La bataille de Paris , Paris ,Seuil,1991.
- Le Cour Grandmaison Olivier, Colonisé, Exterminé, Paris, Fayard, 2005.
- Collectif, Le livre noir du colonialisme, Paris, Robert Laffont, 2003.
- MARSEILLE Jacques, La France doit exiger des excuses de l'Italie, le Point n° 1839 du 13/12/2007.
- LEFEUVRE Daniel, Pour en finir avec la repentance coloniale, Op.cit pp 67, 86.
- TILLION Germaine, L'Algérie en 1957, Paris, les éditions minuit, 1957,
- ELSENHANS Hartmut, la guerre d'Algérie 1954-1962, Paris, publisud, 1999, p734.
- MAHIOT Rabah,le pétrole Algérien, Alger, ENAP, 1974, p109.
- LEFEUVRE Daniel, Chère Algérie, op.cit, p357.
- LEFEUVRE Daniel, Pour en finir avec la repentance coloniale, Op.cit pp141, 163.
- LEFEUVRE Daniel, Chère Algérie, op.cit, p99
- 24- AUSSARESSES Paul, Services spéciaux 1955/1957, Paris, Perrin, 2001.
- 25- BRANCHE Raphaëlle, la torture sous l'armée pendant la guerre d'Algérie 1954- 1962, Paris, Gallimard ,2001.

- 26- Collectif, La fracture coloniale, Paris, la découverte,
- 27- LUGAN Bernard, Pour en finir avec la colonisation, Paris, édition Rocher ,2006.
- 28- SEVILLA Jean, Historiquement correct , pour en finir avec le passé coloniale, Paris, Perrin, 2003.
- 29- STORA Benjamin, La guerre des mémoires. Paris, édition l'Aube, 2007.